الطلاق وعلاقته باختلاف التوجهات السياسية للزوجين
دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من المطلقات في مدينة سرت

د. سعاد علي الشتوي د. لطيفة عمر البرق
جامعة ســــــــــرت

الملخص :

الطـــــلاق وعلاقته باختلاف التوجهات السياسية للزوجين دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من المطلقات في مدينة سرت ، من أصعب المشاكل وأكثرها تأثيراً في المجتمع مسألة الطلاق، لما لها من أبعاد إنسانية وتربوية واجتماعية واقتصادية وسياسية مؤلمة للأفراد صغاراً وكباراً على حد سواء، وقد شهدت ليبيا بصفة عامة ومدينة سرت محل الدراسة بصفة خاصة ظروفاً سياسية نتج عنها تعدد واختلاف في الاتجاهات والآراء السياسية، وهذا أثر في البناء الأسري وأسهم في تفككه ، لذلك هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان الاختلاف السياسي يعتبر سبباً من أساب الطلاق من وجهة نظر المطلقات في مدينة سرت ، كذلك تهدف الدراسة إلى الكشف عن الفروق بين بعض المتغيرات المستقلة والاختلاف السياسي بين الزوجين ،وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المسح الاجتماعي عن العينة التي تم سحبها باستخدام أسلوب كرة الثلج وطبقت الدراسة علي (47) مطلقة من مدينة سرت ، وتوصلت الدراسة إلى أن اختلاف التوجهات السياسية يعتبر سبباً من أسباب الطلاق ، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين صلة القربة والمستوى التعليمي والاختلاف السياسي باعتباره سبباً من أسباب الطلاق

مـــقـــــدمة :

يعد الزواج من أهم المؤسسات والنظم الاجتماعية، وهو الطريق الشرعي لإقامة وتأسيس مؤسسة اجتماعية ألا وهي الأسرة التي تعد الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات، والزواج القائم على المحبة والمودة والعلاقات الطيبة المتينة التي تعمل على ضمان بقاء الأسرة واستمرارها وتجعلها قادرة على تحقيق آمالها وأهدافها الخاصة بها بعيداً عن العوامل التي تؤدي إلى التفكك والانحراف.

أما الطلاق فهو مشكلة وآفة اجتماعية تعمل على تفكك الأسرة مما يؤدي إلى إلغائها من القاموس الاجتماعي، وبذلك يؤدي إلى انهيارها، ولقد أصبحت ظاهرة الطلاق واسعة الانتشار ذات معدلات إحصائية متصاعدة سواء أكان ذلك في المجتمعات الغربية أو العربية بما في ذلك المجتمع الليبي، وقد تعرضت الأسرة لتغيرات في وظائفها وبنائها،

ولقد ظهر ذلك في ارتفاع معدل التفكك الأسري أو الطلاق، وبالتالي كلما ارتفعت معدلات الأسر المطلقة، كلما ارتفع معدل الأفراد الذين يتعرضون لآثار الطلاق السلبية.

مشكلة الدراسة :

من أصعب المشاكل وأكثرها تأثيراً في المجتمع مسألة الطلاق، لما لها من أبعاد إنسانية وتربوية واجتماعية واقتصادية وسياسية مؤلمة للأفراد صغاراً وكباراً على حد سواء، وقد شهدت ليبيا بصفة عامة ومدينة سرت محل الدراسة بصفة خاصة ظروفاً سياسية نتج عنها تعدد واختلاف في الاتجاهات والآراء السياسية، وهذا أثر في البناء الأسري وأسهم في تفككه ، لذلك فإن مشكلة هذه الدراسة تتبلور في الإجابة عن السؤال التالي : هل يعتبر اختلاف التوجهات السياسية للزوجين سبباً من أسباب الطلاق في مدينة سرت محل الدراسة ؟

تساؤلات الدراسة :

1) ماهي أهم المفاهيم والنظريات التي تفسر ظاهرة الطلاق؟
2) ما مدى تطور ظاهرة الطلاق في ليبيا؟
3) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) بين المتغيرات الأساسية في الدراسة (المستوى التعليمي للمطلقة-صلة القرابة) والاختلاف السياسي بين الزوجين باعتباره سببا من أسباب الطلاق؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من النقاط الآتية:

1) أهمية تحديد الأسباب الاجتماعية المؤدية لوقوع الطلاق للعمل على تفاديها وحلها.
2) خطورة وانتشار ظاهرة الطلاق وارتفاع معدلاتها، مما ينجم عنها آثار ونتائج سلبية على الأسرة والمجتمع بأكمله، مما استدعى الأمر إلى أهمية إجراء هذه الدراسة.
3) الدراسات الخاصة بالمشكلات الأسرية في مدينة سرت قليلة وخاصة الدراسات في مجال مشكلة الطلاق محدودة للغاية، فهذه الدراسة جاءت لتسد جزءا من هذه الدراسات التي تختص بالمجالات التي تهتم بالأمور الأسرية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل وتحديد أهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الطلاق باستخدام أسلوب التحليل العاملي للوصول إلى مؤشرات إحصائية تساعد المعنيين في إيجاد تفسير ملائم لها وأسبابها وبالتالي الخروج باستنتاجات وتوصيات تساعد في اتخاذ قرار ملائم من قبل أصحاب القرار، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1) تكوين إطار نظري للتعرف على مفاهيم كل من ظاهرة الطلاق والخلافات الزوجية، وسبل حلها وما يرتبط بها من مفاهيم.
2) التعرف على علاقة التوجهات السياسية بحدوث الطلاق.
3) إمكانية التوصل إلى نتائج والقيام بتحليلها ومناقشتها لتقديم توصيات ومقترحات تهدف إلى الوقوف على ظاهرة الطلاق وسبل حلها.

مفاهيم الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة وفقا لأهدافها على عدة مصطلحات سنحاول تحديد أهم مفاهيمها النظرية والإجرائية منها : الاتجاهات، الاتجاهات السياسية ،الطلاق، مدينة سرت .

1- **الاتجاه : (Attitud)** هو ميل الفرد نحو اتخاد موقف معين أو يبني فكرة معينة في صورة تفضيل أو عدم تفضيل، وهو حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تكونت خلال التجارب والخبرات السابقة التي مر بها الإنسان، والتي تعمل على توجيهه نحو الموضوعات والمواقف التي لها علاقة به.[1]

وتعّرف الباحثتان الاتجاهات إجرائيا بأنها : وجهات النظر التي يتبناها الفرد نحو ما يحيط به والتي تؤثر على سلوكه وتصرفاته، أما الاتجاه السياسي إجرائيا فهو الموقف السياسي الذي يطوره الفرد اتجاه شيء أو شخص أو جماعة، أو موضوع يعبر عنه بكلمة أحب أو أكره.

2- **الطـــــلاق :** يعد الطلاق ظاهرة اجتماعية يتم اللجوء إليها للتخلص من الخلافات والصراعات والتوترات التي تحدث في أثناء الحياة الزوجية، بشكل شرعي ورسمي.

الطلاق لغة : وهو طلق الرجل امرأته وطلقت هي بالفتح تطلق طلاقاً طلقت والضم أكثر عن تغلب طلاقا وأطلقها بعلها وطلقها وقال الأخفش : لا يقال طلقت ، بالضم ورجل مطلاق ومطليق وطلقة على مثال الهمزة : كثير التطليق للنساء وفي حديث الحسن : إنك رجل طليق أي كثير طلاق النساء وأجُود أن يقال مطلاق ومطليق ، ومنه حديث على ، عليه السلام ، إن الحسن مطلاق فلا تزوجوه وطلق البلاد : تركها وفي حديث لعثمان وزيد ، الطلاق بالرجال والعدة بالنساء فالرجل يطلق والمرأة تعتد وقيل إن الطلاق يتعلق بالزوج في حريته ورقه وكذلك العدة بالمرأة في حالتين.[2]

الطلاق شرعاً : هو رفع قيد النكاح في الحال أو في المال بلفظ مخصوص صريح أو كناية فرفع قيد النكاح في الحال يكون بالطلاق البائن وفي المال يكون بالطلاق الرجعي.[3] ، والطلاق شرعا : هو حل رباط الزوجية الصحيحة ، في الحال أو المال

بعبارة تفيد ذلك صراحة أو دلالة تصدر من الزوج أو من القاضي بناء على طلب الزوجة.[4]

الطـــــــلاق عند علماء الاجتماع : هو حالة الانفصال الذي يحدث نتيجة الصراعات والخلافات الدائمة بين الزوجين مما يكون له أكبر أثر على الأبناء وتنشئتهم الاجتماعية وتكوين شخصيتهم بصورة سليمة. وهو عبارة عن انحلال أو إزالة أو تفكك الرابطة الزوجية والطلاق يختلف من دين إلى لآخر ومن طائفة لآخري داخل الدين الواحد.[5]

وعرفت هيئة الامم المتحدة الطلاق بأنه: حكم قضائي بالتفريق بين زوجين يعطي الحق لكل منهما بإعادة الزواج حسب القوانين المتبعة في بلدهما.[6]

وتعرف الباحتتان الطلاق إجرائيا: هو عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كلا من الرجل والمرأة قبل دخولهما في العلاقات الزوجية، والذي وقع تسجيله رسمياً لدى المحاكم .

الدراســـــات السابقة :

1- دراســـــــــــــة : سعيد السيد الليثي محمد: بعنوان "ظاهرة الطلاق وأثاره في مدينة البيضاء وشحات في الجبل الأخضر، 1995م" ، **و**هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية والاجتماعية بمدينة البيضاء وشحات والجبل الأخضر. أما عينة الدراسة : فقد بلغ عددها (75حالة) منها 25 رجال و 50 إناث، والسبب في ارتفاع عدد الإناث عن الرجال هو أن الدراسة تمت أغلبها بمكتب المعاش الأساسي من قبل إحصائيات اجتماعيات عاملات بالمكتب.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) عدم الاهتمام بإعداد الشباب تربوياً واجتماعياً وخاصة الكبار منهم وعدم تبصيرهم بأهمية الترابط الأسري وما يجب على الفرد اتجاه أسرته.

2) إن الزواج في سن مبكرة من أسباب وقوع الطلاق.

3) إن قلة الوعي الصحي بين الناس وعدم الاهتمام بإجراء الفحوصات الطبية قبل الزواج من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة الحياة الزوجية مستقبلا.

4) قلة الوعي الديني والخلقي بين أفراد المجتمع وتربيتهم تربية بعيدة عن الدين الإسلامي يؤدي إلى الطلاق.[7]

5) إن تعدد الزوجات يرتبط ارتباطا كثيراً بارتفاع نسبة ظاهرة الطلاق.

2- دراســــــــة: ناصر محمد صالح الحريشـــــي ، بعنوان: "ظاهرة الطلاق في المنظور الاجتماعي والقانوني بمدينة طرابلس، وهي دراسة وثائقية تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتقييدها لاستخلاص دلالتها، سنة 1998م"، وتوصلت الدراسة إلى:
- المجتمع العربي الليبي في تغير مستمر وما زالت المعلومات قاصرة ومتغيرة بالتغير الحضاري والاجتماعي، وغير كافية في معالجة هذه الظاهرة .
- المجتمع الليبي مجتمع بكر من ناحية الدراسات الاجتماعية الميدانية والنظرية ، وخاصة الأسباب المتعلقة بالأسرة ومشكلات الطلاق وتعدد الزوجات.

نتائج هذه الدراسة :

أ- زيادة عدد حالات الزواج بعد تعديل صدور القانون رقم (10) لسنة 1984م لطرابلس المركز على مستوي معنوي 0.01.

ب- زيادة عدد حالات الزواج بعد تعديل صدور القانون رقم (10) لسنة 1984م بسوق الجمعة، وعين زارة، وحي الأندلس عند مستوي معنوية 0.05.

ج- لم يحدث تغير معنوي في عدد حالات الزواج بعد تعديل صدور القانون رقم (10) لسنة 1984م بأبي سليم.

د- زيادة عدد حالات الطلاق بعد تعديل صدور القانون رقم 10 لسنة 1984م لمنطقة السواني عند مستوي معنوية 0.05.[8]

3- دراســــــــة : وفاء سعيد بن مرهون ، بعنوان: "الأسباب المؤدية للطلاق من وجهه نظر المطلقين والمطلقات في المجتمع العماني 2015م". تهدف الدراسة للتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الطلاق في المجتمع العماني وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي ،وطبقت الدراسة على عينة قوامها (500) مفردة، تم تقسيمها إلي جزئيين (250) ذكور، و(250) إناث، واستخدمت استمارة استبيان لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدة اسباب مؤدية إلى الطلاق تأتي الأسباب العاطفية والجنسية في المرتبة الاولى، يليها الاقتصادية، وتدخل الأهل في شؤون الزوجين الشخصية.[9]

4- دراســــــــــــة : منيرة بن صالح الضحيان بعنوان: "اتجاهات ربات الأسر نحو أسباب الطلاق في مينة عنيزة وعلاقتها بكل من عمل المرأة والدخل المالي للأسرة،2017م"، وتهدف هذه الدراسة للكشف عن اتجاهات أرباب الأسرة نحو أسباب الطلاق في مدينة عنيزة وعلاقتها بكل من عمل المرأة والدخل للأسرة، واعتمدت

الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على عينة قوامها 91 ربة أسرة ،وتم استخدام الاستمارة لجمع البيانات . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة في اتجاهين نحو أسباب الطلاق لصالح ربات الأسر غير العاملات والمطلقات.

- أكثر من نصف العينة اتجاهاتهم محايدة نحو أسباب الطلاق.[10]

5- دراســــــــــــة: بلقاسم الحاج. بعنوان: "العوامل السيوسياسية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري 2019م " ، **و**تهدف الدراسة لتشخيص واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، وكذلك التعرف على أهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أسهمت في تفاقم هذه الظاهرة، واستخدم الباحث منهج تحليل المضمون وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الطلاق تشهد تزايدا مطرداً في المجتمع الجزائري نتيجة لعدة عوامل متداخلة ومتشابكة، لذلك أوصى الباحث بضرورة تعديل وتحسين المنظومة القانونية بالإضافة إلى إنشاء مراكز التوجيه الأسري.[11]

التعقيب على الدراسات السابقة :

يظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة أن هناك تنوعا في التوزيع الجغرافي لعدد من المجتمعات، وعلى الرغم من هذا التنوع إلا أنه لا توجد دراسة تناولت هذه الظاهرة في سرت على نحو الخصوص بعد الاحداث التي مرت بها المدينة وذلك على حد علم الباحثات، كما أن هذه الدراسات ركزت على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للطلاق، إلا أنها لم تتناول بالدراسة الاختلافات السياسية بين الزوجين إلا دراسة بلقاسم بلحاج التي أشارت لجزء من العوامل السياسية باعتبارها أحد الأسباب المؤدية إلى الطلاق، لذا جاءت دراستنا هذه كمحاولة لسد هذا النقص وتسليط الضوء على هذا الجانب.

أسباب انتشار ظاهرة الطلاق :

هناك أسباب كثيرة تكمن وراء اتساع ظاهرة الطلاق وانتشارها التي لو كان ممكن تجاوزها لما ظهر الطلاق بصورة واسعة الانتشار. وتتمثل الأسباب من وجهة نظر المطلقين بالآتي:

أسباب ذاتية: تتمثل بعدم التفاهم بين الزوجين وعدم طاعة الزوجة لزوجها كالخروج المتكرر من البيت والحرية الزائدة وقلة اهتمامها بالواجبات الأسرية وبزوجها. فضلاً عن سوء اختيار الزوجة الذي أدى إلى علاقات عاطفية وجنسية وخيانة زوجية خارجية،

ونمو الشكوك والخشية من الرغبة في الزواج الثاني علاوة على التباين في المستوى التعليمي وعدم التفاهم والانسجام الثقافي.

أسباب اقتصادية: تنحصر في إطار التقصير في تلبية احتياجات الأسرة بسبب الفقر والبطالة وغلاء المعيشة وتزايد متطلبات الحياة العصرية والفرق بين واقع المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج وواقع المستوى الاقتصادي لزوجها.

أسباب اجتماعية: ناتجة عن الزواج المبكر من بين أسبابه كثرة إنجاب البنات لدى الأسرة التي تسعى لتزويج بناتها خشية بقاء هذا العدد الكبير دون زواج، وزواج البدل وتدخل الأهل في حياة الزوجين خاصة في حالة الإقامة مع أهل الزوج، فضلاً عن تحيز الأهل للابن أو الابنة، كما كان لضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية والحرية الزائدة ودور وسائل الإعلام والإنترنت والهاتف الخلوي مفعولها في التأثير في طبيعة العلاقة الزوجية.(12)

أسباب سياسية: من أسباب الطلاق أيضاَ الارتباط بالظروف الراهنة في البلاد، فظروف الهجرة والحرب والنزوح كانت سبباَ في حدوث الطلاق كون الزوج مطلوباً لجهة أمنية معينة، أو مخالفته لتوجه زوجته أو توجه أهلها السياسي وغير ذلك من أسباب ترتبط بالحرب، ففقدت الأسرة الليبية عنصر الحوار والتفاهم بسبب التغيير السياسي الذي حدث في ليبيا بحيث أثر ذلك على مستوى الفهم والوعي والثقافة، وللأسف فإن من يدفع ثمن ذلك هم الأطفال.

نظريات الدراسة :

أولاًـــ النظرية البنائية الوظيفية : يؤكد أنصار هذه النظرية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن وتماسك واعتماد متبادل بين الأجزاء وأن لكل جزء من أجزاء البناء دور ووظيفة تساعد على استمرار البناء وأن الهدف الرئيسي لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره كما أن كل جزء من أجزاء البناء يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى ، والأسرة وفقا لهذه النظرية جزء من البناء الاجتماعي لها عدة وظائف مهمة تساعد على استمرار المجتمع، مثل: البطالة وضعف الوازع الديني وعدم الاستقرار السياسي ، وغيرها ينعكس على الأسرة ويؤثر على ظاهرة الطلاق .

ثانيا ـ النظرية التفاعلية الرمزية : يرى علماء هذه النظرية أن الأسرة يجب أن لا تدرس كنموذج مثالي بل يجب أن تدرس كما هي في الحياة اليومية فليس هناك أسرتين متشابهتين لدرجة التطابق فكل أسرة لها علاقتها الخاصة بها والتي تميزها عن الأسر

الأخرى، وتلعب الأسرة دوراً مهما في تلقين الأفراد أدوارهم المستقبلية. وكل أسرة لها مجموعة من الرموز والمعايير التي تعلّمها لأبنائها في مرحلة الصغر وهذه الرموز والمعاني تختلف من أسرة لأخرى، فالفرد يحاول أن يستوعب الدور المتوقع منه أولاً ثم يحاول من خلال تعامله اليومي مع الآخرين إدخال بعض التعديلات على دوره وفقا للرموز التي اكتسبها في مرحلة الصغر ووفقاً للظروف المحيطة به لذلك نجد أن كل علاقة زوجية تختلف عن العلاقات الزوجية الأخرى وكلما كانت المعاني والرموز التي اكتسبها الزوجين من أسرهما متقاربة ساعد ذلك على تحقيق التفاهم بينهما والعكس صحيح وكلما كانت الرموز والمعاني متباعدة بل متنافرة بين الزوجين أدى ذلك إلى خلق فجوة بينهما مما يؤدي إلى الطلاق.

ثالثاً ــ النظرية التبادلية : يرى أنصار هذه النظرية أن الأفراد يدخلون مع بعضهم البعض في علاقات تبادلية فهم يتبادلون العواطف والمشاعر والآراء والأفكار والمصالح والأموال وغيرها في تبادلهم هذا هم يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من الربح بأقل خسائر ممكنة.

عندما تتعذر الحياة الزوجية بين الطرفين وتصبح الحياة مليئة بالمشكلات والمشاحنات فإن المرأة تحاول أن تحسب مقدار الخسائر المترتبة عن هذا الطلاق ومقدار المكاسب فإذا أحست أن مكاسبها من الطلاق تفوق خسائرها فأنها تتخذ قرار الطلاق والعكس صحيح إذا كانت الخسائر أكثر من المكاسب فإنها ستستمر في حياتها الزوجية، وأن هذه المكاسب أو الخسائر ليست هنا مادية فقط و أنما هي مادية أو معنوية أو اجتماعية.[13]

تطور ظاهرة الطلاق في ليبيا :

تنامت ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي بشكل ملفت خلال السنوات الأخيرة، وتنامي هذه الظاهرة هو رد فعل مجتمعي على الخوف والرعب الاجتماعي العام لدى العائلات الليبية من العنوسة التي قد تقع فتياتهم في أسرها إذا لم ينتهز الأهل فرصة لتزويجهن، وأيضا من مسببات الطلاق الأزمة الاقتصادية للشباب نتيجة البطالة، وعدم توافر سكن خاص للمقبلين الجدد على الزواج، مما يضطرهم إلى السكن في بيوت عائلاتهم أو اقتناء بيت للإيجار، ليكتشفوا بعد أشهر معدودة، ومع تعدد المسؤوليات الزوجية بأنهم غير قادرين على تغطية نفقاته، كذلك بسبب الظروف السياسية التي تمر بها البلاد واختلاف وجهات النظر بين الأزواج وعدم تقبل الحوار والنقاش والرأي الآخر، يعد الطلاق أحد المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى انهيار الأسرة وتفككها، ولما ينتج عن الطلاق من آثار سلبية تؤثر على البناء الأسري وتعيقه عن القيام بأدواره الرئيسة داخل المجتمع.

وقد ازدادت حالات الطلاق في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق، فقد كشفت إحصائيات الطلاق في ليبيا ارتفاع نسبة حالات الطلاق في السنوات الأخيرة، حيث أعلن رئيس الأحوال المدنية زيادة في حالات الطلاق في عام 2018م، مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصلت حالات الطلاق خلال هذا العام 2018م إلى (4091) حالة، بينما في عام2017م وصلت إلى (3000) حالة، وفي عام 2016م، وصلت إلى (3500) حالة، بينما في عام 2015م بلغت (3000) حالة، وتعد هذه الزيادة الكبيرة حافزاً وتحدياً للباحثين لدراسة هذه الظاهرة وذلك للوقوف على أهم أسبابها وطرق علاجها، لاسيما أن للطلاق عواقب غير محمودة على المستويين الفردي والاجتماعي، ومن خلال اطلاعنا على آخر الإحصائيات للطلاق بمحكمة سرت، اتضح لنا جليا ازدياد نسب الطلاق بشكل كبير قياسا بالأعوام الماضية، إذ بلغ أعداد قضايا الطلاق من شهر يناير إلى ديسمبر لعام 2013 أكثر من 300 قضية طلاق، نسبة كبيرة منهن للفتيات الصغيرات، وهن في أوج تفتحهن، وفي مجتمع تساقطت الكثير من أخلاقياته وقيمه، وغاب فيه الأمن والأمان، وهو من الأسباب التي تدفع الكثير من الفتيات الليبيات الصغيرات لأن يقطعن مسيرة دراستهن لتحقيق حلم الزواج بأي صورة وبأي شكل، لمحاولة إسباغ القيمة على وجودهن المجتمعي الذى يعلي من قيمة المرأة المتزوجة.[14] والجدول التالي يوضح تطور حالات الطلاق في سرت خلال السنوات من 2010 إلى 2018م.[15]

السنوات	عدد حالات الطلاق
2010	25
2011	30
2013	255
2015	341
2018	737

الإجراءات المنهجية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإجراءات المنهجية المتبعة كنوع الدراسة ومنهجها, وأداة جمع البيانات الميدانية، والأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات كيفيا وكميا من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

1) منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة الدراسة، حيث يركز هذا المنهج على توصيف الخصائص المميزة للظاهرة, ويوضح أبعادها للوقوف مدى علاقة اختلاف التوجهات السياسية للزوجين بزيادة نسبة الطلاق في مدينة سرت.

2) مصادر جمع البيانات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على استمارة الاستبيان في جمع البيانات، وتم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين؛ لتقييم الاستبيان من ناحية ملائمة أسئلته لتساؤلات الدراسة، وارتباطها بالأهداف، وقد تم التعديل بناء على تعليقاتهم في بعض فقرات الاستبيان، أما لمعرفة مدي الثبات الداخلي للاستمارة فقد تم استخدام معامل (كرونباخ) وقيمته 86%.

3) مجالات الدراسة :

المجال المكاني: مدينة سرت .

المجال البشري: عينة من المطلقات في مدينة سرت وبلغ عددها47 مطلقة.

المجال الزمني: ا2019.

4) مجتمع الدراسة وعينته:

تمثل مجتمع الدراسة في المطلقات في مدينة سرت، وقد تحددت العينة في المطلقات وذلك حتى يسهل جمع البيانات على الباحتتين، وخاصة أن الموضوع حساس جداً فهو متعلق بالطلاق والتوجهات السياسية ، وقد تم سحب العينة باستخدام أسلوب كرة الثلج (snow-balling)، التي يرتفع عدد مفرداتها مع مرور الوقت خلال مرحلة جمع البيانات، وهي عينة غير احتمالية ويمكن تصنيفها في بعض الأحيان كعينة عمدية أو قصدية، وهي تستخدم عندما يكون مجتمع الدراسة غير واضح المعالم، وقد بدأت الدراسة ب15 حالة وبعدها طلبت الباحتتان من المبحوثين إرشادهم إلى بعض الحالات المماثلة من (الأصدقاء- الأقارب – الزملاء- الجيران)، وهكذا إلى أن وصلت عينة الدراسة إلى (47) مفردة داخل مدينة سرت.

5) الأساليب الإحصائية:

تم استخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل بيانات الدراسة الميدانية عن طريق حزمة العلوم الاجتماعية (spss)؛ وذلك للتأكد من مدي صدق فرضيات الدراسة من عدمها، ووصف مجتمع الدراسة وتمثلت فيما يلي :

1) التكرارات والنسب المئوية.
2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. 3ـ الأنوفا

خامسا ـ عرض النتائج وتحليلها:

أولا ـ وصف خصائص العينة :

الجدول رقم (2) يبين توزيع المبحوثين حسب (العمر عند الزواج – العمر عند الطلاق – المستوى التعليمي للمطلقة –المستوى التعليمي للزوج - الدخل)

المتغيرات المستقلة	الفئات	التكرار	النسبة
العمر عند الزواج	22-18	22	46.8
	27-23	17	36.2
	28 فما فوق	8	17.00
العمر عن الطلاق	22-18	7	14.9
	27-23	25	53.2
	28 فما فوق	15	31.9
المستوى التعليمي للمطلقة	أمي	0	0
	أساسي	6	12.8
	متوسط	20	42.6
	جامعي	18	38.2
	ما فوق الجامعي	3	6.4
المستوي التعليمي للمطلق	أمي	0	0
	أساسي	9	19.2
	متوسط	19	40.4
	جامعي	19	40.4
	جامعي فما فوق	0	0
الدخل	799-500	23	48.9
	1099-800	22	46.8
	1100 فما فوق	2	4.3
المجموع		47	%100

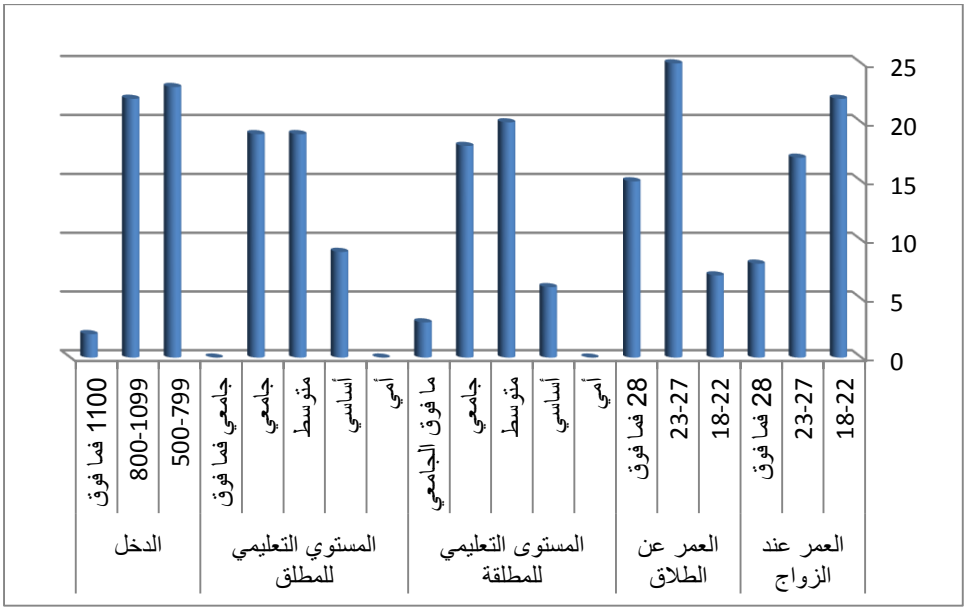

يتبين من خلال الجدول والشكل رقم(2) أن معظم المطلقات تزوجن في عمر مناسب حيث احتلت أعلى نسبة الفئة العمرية ما بين (18-22) بنسب (46.8)، وأن كل المطلقات في هذه الدراسة من المتعلمات حيث يتراوح تعليمهن ما بين التعليم الأساسي بنسبة 12.8% من عينة الدراسة، والتعليم المتوسط والجامعي 80.8%، ما فوق الجامعي بنسبة6.5% من العينة وهذا يدل على ارتفاع المستوي التعليمي للمرأة ويمثل التعليم لرب الأسرة أهمية كبيرة في العلاقات الأسرية والاجتماعية ويجعله أكثر إدراكا لما حوله، أما الدخل فقد اتضح من خلال إجابات عينة البحث ان دخولهم تتراوح ما بين (500- 1099)، ونسبة ضئيلة منهن كانت دخولهن أكثر من (1100) بنسبة (4.3).

ثانياً ـ بيانات تتعلق بالزواج :

جدول رقم (3) (صلة القرابة بين الزوجين– مدة الزواج – نوع السكن)

بيانات تتعلق بالزواج	العبارات	التكرارات	النسبة
صلة القرابة بين الزوجين	من الاقارب ومن نفس المدينة	15	31.9
	من الاقارب ومن خارج المدينة	10	21.3
	من غير الأقارب ومن داخل المدينة	17	36.2
	من غير الأقارب ومن خارج المدينة	5	10.6
مدة الزواج	اقل من سنة	13	27.7
	من سنة إلى ثلاثة سنوات	26	55.3
	من اربع سنوات فأكثر	8	17
نوع السكن	سكن مستقل	28	59.6
	مع أهل الزوج	17	36.2
	مع أهل الزوجة	2	4.3
المجموع	47		%100

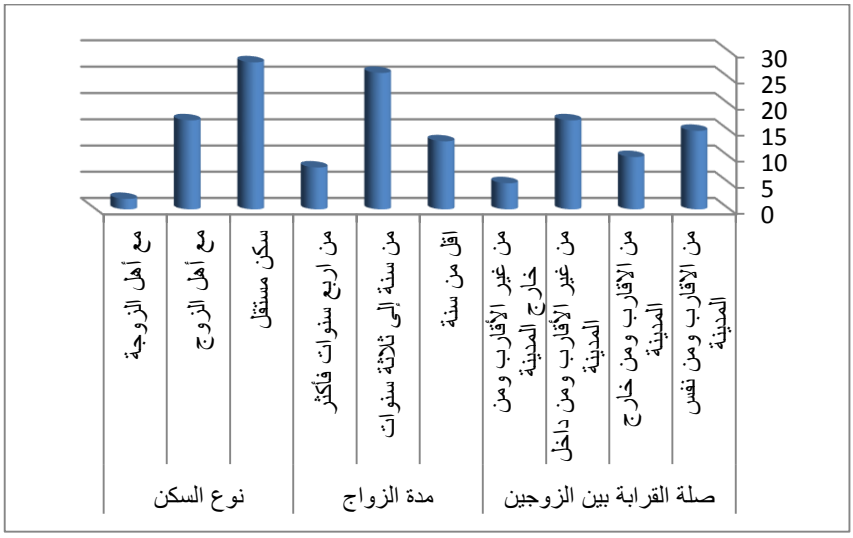

يتضح من الجدول رقم (3) أن النسبة الأعلى من المبحوثات كانوا متزوجات من الأقارب سواء أكانوا من خارج المدينة أو من داخلها 53.2%، والنسبة التي تليها 36.2% كانوا متزوجات من غير الأقارب ومن داخل المدينة، وأقل نسبة 10.6% كانت للمتزوجات بغير أقاربهم ومن خارج المدينة، اما مدة الزواج فكانت أعلى نسبة

55.3% من سنة إلى ثلاث سنوات ، وأكثر من نصف عينة البحث حصلوا على سكن مستقل عن عائلة الزوج والزوجة بنسبة 59.6%.

الجدول رقم (4) يوضح آراء المطلقات حول الاتجاهات السياسية والطلاق

العبارات	نعم		لا		المتوسط	الانحراف المعياري	الرتب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
هل كنت تتناقشين مع زوجك حول الأحداث السياسية الدائرة في ليبيا	34	72.3	13	27.7	1.27	0.452	10
إذا كانت الإجابة نعم "هل كنت تتفقين معه "	29	61.7	18	38.3	1.38	0.491	9
إذا كانت الاجابة بلا هل كان يفرض عليك رايه	19	40.4	14	29.8	1.42	0.501	8
هل كنت تتعرضين للشتم والعنف	17	34.2	30	83.8	1.65	0.481	5
هل كان ينشب بينكم خلاف نتيجة التعارض	14	29.8	23	48.9	1.62	0.491	7
هل أثرت الخلافات السياسية على علاقتك بزوجك	17	36.2	30	63.8	1.63	0.488	6
هل اثرت علي علاقتك بأهل زوجك	15	31.9	32	68.1	1.68	0.471	4
هل أثر هذا الاختلاف على علاقة اسرتك بأسرة زوجك	12	25.5	35	74.5	1.74	0.440	2
منعك زوجك من زيارة أهلك أو اقاربك بسبب الاختلاف السياسي	12	25.5	35	74.5	1.73	0.431	3
طلبت من زوجك الطلاق بسبب مشاركته أو مشاركة أحد أفراد أسرته في الحرب ضد الاتجاه السياسي الموالية له	11	23.4	35	74.6	1.76	0.443	1
هل تشعرين بالندم بعد طلاقك بسبب الخلاف السياسي	12	25.5	35	72.5	1.73	0.443	3

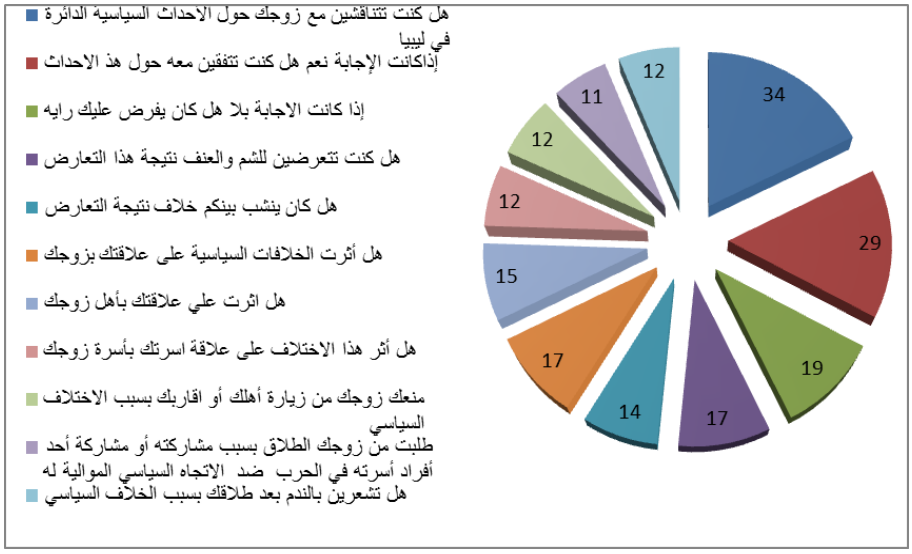

يتضح من خلال الجدول السابق أن اختلاف التوجهات السياسية بين الزوجين يعتبر أحد مسببات الطلاق بين الزوجين، ويتبين من الجدول السابق أن (38.2%) من عينة البحث كانوا غير متفقات مع أزواجهم حول الأحداث السياسية الدائرة في ليبيا بصفة عامة ومدينة سرت بصفة خاصة ، وأن(29.8%) كانوا يتعرضن للعنف والشتم نتيجة هذا الخلاف، وقد أثر هذا الخلاف على علاقتهم بأزواجهم وأسرهم، وأن (23.4%) من العينة طلبن الطلاق من أزواجهم نتيجة مشاركتهم في الحرب ضد الاتجاه الذي تتبناه الزوجة.

جدول رقم(5) اختبار(F) لمعرفة الفروق بين المستوى التعليمي للمبحوثة وحدوث الطلاق نتيجة لاختلاف السياسي للزوجين

المستوى التعليمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (f)	مستوى الدلالة
أساسي	6	3.35	0.566	2.573	0.048
متوسط	20	3.23	0.364		
جامعي	18	2.94	0.470		
ما فوق الجامعي	3	2.96	0.737		

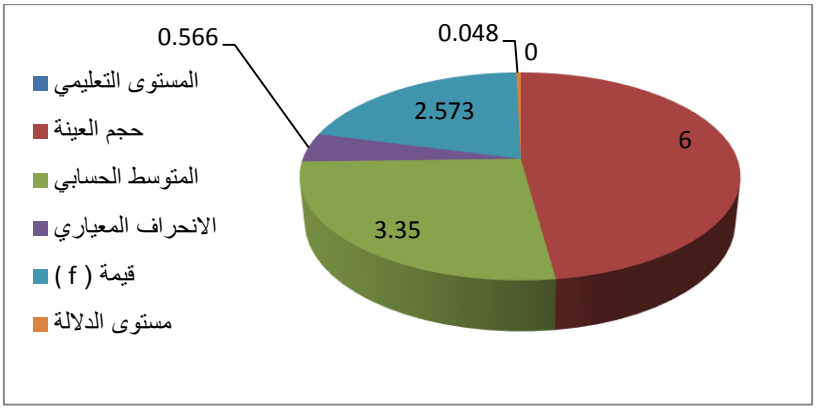

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق الدي يبين الفروق في بين المستوى التعليمي وحدوث الطلاق بسبب الخلافات الزوجية ان هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثة وحدوث الطلاق نتيجة لاختلاف التوجهات السياسية، فكلما ارتفع المستوي التعليمي كلما أصبح الإنسان أكثر تفهاً لما يدور حوله من أمور وأصبح قدرة علي تفسيرها واتخاذ قرار مستقل بذاته عنها .

جدول رقم (6) اختبار (F) لمعرفة الفروق بين صلة القرابة بين الزوجين وحدوث الطلاق بسبب الخلافات الزوجية

صلة القرابة	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (f)	مستوى الدلالة
من الاقارب ومن نفس المدينة	15	3.27	0.545	2.44	0.05
من الاقارب وخارج المدينة	10	3.03	0.858		
من غير الاقارب وخارج المدينة	17	3.03	0.537		
من غير الاقارب وخارج المدينة	5	2.96	0.737		

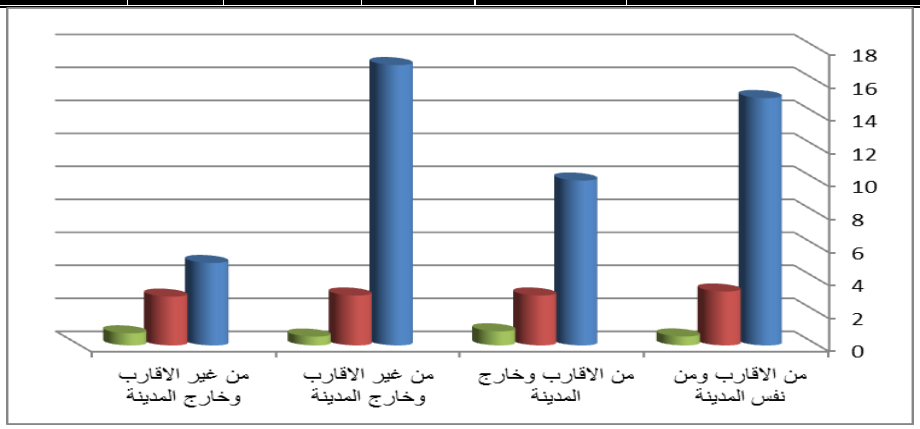

يتبين من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صلة القرابة بين الزوجين وحدوث الطلاق بسبب الاختلافات السياسية، وهذه النتيجة تتطابق مع الواقع الذي نعيشه في مدينة سرت فكلما زادت القرابة بين الزوجين أدى ذلك شبه انعدام الاختلاف السياسي خاصة إذا كانوا من المدينة نفسها .

نتائج الدراسة الميدانية:

1- توصلت نتائج الدراسة إلى أن عمر المبحوثات عند الزواج ما بين (18-22) سجلت نسبة 46.8%، وهي أعلى نسبة من حيث كان العمر عند الطلاق من سن (23-27) بنسبة 53.2%، وهذا يبين أن الطلاق يحدث في الفئات العمرية الصغيرة نوعاً ماً.

2- أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة 53.2%، للمتزوجات من أقاربهم في حين تراوحت مدة الزواج 3 سنوات بنسبة 55.3%.

3- بينت نتائج الدراسة أن نسبة 38.2%، من المبحوثات كن غير متوافقات سياسياً مع أزواجهن ، وربما يعد هذا من أحد أهم أسباب الطلاق في ليبيا في الفترة ما بعد 2011م.

4- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والطلاق نتيجة لاختلاف توجهاتهم السياسية عند مستوى0.05، حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي أصبح الأزواج أكثر تفهماً.

5- بينت نتائج الدراسة أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، بين صلة القرابة والطلاق بسبب الاختلافات السياسية، حيث كلما زادت صلة القرابة قلت الاختلافات السياسية بين الأزواج.

التوصيات:

1- تكثيف الحملات الإعلامية بمختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بهدف تنوير وتثقيف المجتمع بخطورة الطلاق وتأثيره على الأسرة والمجتمع.

2- إنشاء مراكز تكوين خاصة بالتأهيل الأسري للرجال والنساء، تهتم بتكوين وتدريب الأزواج وتثقيفهم حول المعاملة الزوجية، ذلك أن الجهل بكيفيه التعامل بين الأزواج، غالباً ما يؤدي إلى العديد من المشكلات أبرزها عدم فهم متطلبات الزوجة أو الزوج والإصرار على التمسك بالرأي مقابل إرغام الطرف الأخر.

3- ضرورة تكييف البرامج التعليمية بما يخدم التماسك الأسري والاختيار الزواجي الصحيح كبرمجة تدريس مقاييس خاصة بالتوافق الزواجي وبناء الأسرة، خاصة في مرحلة التعليم الجامعي.

4- من الضروري إنشاء نظام توعوي بمخاطر الطلاق وآثاره السلبية على الأسرة والمجتمع، وذلك عن طريق تعبئة المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، ومختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة.

5- القيام بدراسات متعمقة في هذا المجال تغطي مختلف جوانب الطلاق.

الهوامـــــش :

1) بوساحة، عزوز(2008): الاتجاهات والاغتراب النفسي. دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، ص26.
2) منظور، ابن: معجم لسان العرب. دار النهضة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص226.
3) التير، رمضان وآخرون (2007): أحكام الأسرة الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الأولاد في الفقه الإسلامي والقانون والقضاء، دراسة القوانين الأحوال الشخصية في مصر ولبنان، ط 1، القاهرة، ص103.
4) خلاف، عبدالوهاب(1990م): إحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ط 2، ص 128.
5) الخطيب، سلوى (2009):التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، الرياض، العدد الاول، ص222.
6) سلامة، محمد: محكمة الأسرة ودورها في المجتمع، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ص 15.
7) مفتاح، تبرة، وأخرون(2012): تفكك الأسرى وعلاقته بالطلاق، بحث ليسانس، كلية الآداب، جامعة سرت.
8) محمد، بروين (2007): دراسة إحصائية لتحديد تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64،السنة الرابعة.
9) مرهون، وفاء (2015): الأسباب المؤدية للطلاق من وجهه نظر المطلقين في المجتمع العماني، المجلة الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس ،العدد 19 ، ص16.
10) الضحيان، منيرة (2017): اتجاهات ربات الاسر نحو أسباب الطلاق في مدينة عنيزة وعلاقتها بكل من عمل المرأة والدخل المالي للأسرة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد السابع، المجلد الاول، ص16.
11) الحاج، بلقاسم(2019): العوامل السوسيوسياسية لظاهرة الطلاق في المجتمع في المجتمع الجزائري، ورقة عمل للمؤتمر الدولي المحكم حول التفكك الاسري الأسباب والحلول، جامعة بوعريويج، الجزائر.
12) الرملي، عبير(2012): أسباب ارتفاع نسبة الطلاق،
http//pulpit.alwanvoice.com/articles/2012/02/11/250991.html.
13) النابلسي، هناء(2011): أسباب الطلاق في الأردن، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، العدد السابع، ص25.
14) المدنية، مصلحة (2018): أسباب ارتفاع حالات الطلاق في ليبيا،
ttps//www.google.com/mp/s/arabic.sly
15) المدني، السجل(2018): احصائية بعدد حالات الطلاق في سرت.